جدوى التحول الرقمي في العراق وأثره على الموازنة العامة

The feasibility of digital transformation in Iraq and its impact on the general budget

بحث مقدم من قبل
م.د. مروان محمود رؤوف البرزنجي
جامعة كركوك - كلية القانون والعلوم السياسية
Doctor teacher. Marwan Mahmood Raoof AL- Barzanji
University Of Kirkuk – College Of Law and political Science
البريد الالكتروني
Dr.Marwan.mahmood@uokirkuk.edu.iq
ORCID (الاوركيد) : رقم
https://orcid.org/0009-0007-5504-6400

الخلاصة
يُعد العراق من الدول الذي اهتم اهتماماً شاسعاً بالتحول الرقمي وفي شتى المجالات (الحكومة الالكترونية، التجارة الالكترونية، التعليم الالكتروني) وأصبح بهذا التحول ينافس الدول المتقدمة، لكي يقدم ما هو أفضل للأفراد والمؤسسات الحكومية من خلال استبدال التعاملات التقليدية بالرقمية وفي المقابل يؤدي ذلك إلى خفض التكاليف والابتعاد عن الروتين وسرعة في الأداء وتحسين الجودة. وعليه فأن يمكن للدولة الحصول على كافة إيراداتها بمختلف أنواعها بما فيها إيرادات الضرائب والرسوم ويحد من ظاهرة التهرب من ادائها من خلال رقمنة المعلومات والبيانات الخاصة بالمؤسسات والشركات فضلاً عن معلومات المكلفين وتعاملاتهم المالية، وكل ذلك يعود بالنفع على الموازنة العامة.
لذا أصبح التحول الرقمي ضرورة حتمية لا يمكن تفاديه في وقتنا هذا لمواكبة التطورات الحديثة في عصر التكنلوجيا فضلاً عن تحقيق التنمية المستدامة من خلال زيادة الإيرادات التي تكون من أهم أبواب تمويل الموازنة العامة ورفع كفاءات الإدارة الحكومية، وتأمين جميع الأهداف لتعظيم إيرادات وعائدات مؤسسات الدولة وضرورة الارتقاء بها وتحسين الرقابة عليها.
الكلمات المفتاحية: التحول، الرقمي، الإيرادات، النفقات، الموازنة.

Abstract
Iraq is one of the countries that has shown great interest in digital transformation in various fields (e-government, e-commerce, e-education) and with this transformation it has become competitive with developed countries, in order to provide better for individuals and government institutions by replacing traditional transactions with digital ones. In return, this leads to a reduction in costs, a move away from bureaucracy, speed in performance and improvement in quality. Therefore, the state can obtain all its revenues of various types, including tax and fee revenues, and limit the phenomenon of tax evasion by digitizing information and data related to institutions and companies, as well as information about taxpayers and their financial transactions. This all benefits the general budget.
Therefore, digital transformation has become an unavoidable necessity in this era of modern technology. This is necessary to achieve sustainable development by increasing revenues, which are one of the most important sources of financing the general budget, enhancing the efficiency of government administration, and achieving all objectives to maximize the revenues and returns of state institutions, as well as the need to upgrade and improve oversight over them.
Keywords: transformation, digital, revenue, expenses, budget.

المقدمة

أولاً: مدخل تعريفي بموضوع الدراسة:

يُعد التحول الرقمي في الوقت الحالي أحد أدوات القوة للدولة حيث بإمكان أي دولة امتلاك القوة من خلال تحول التعامل في دولته إلىٰ الرقمية باستخدام التكنلوجيا المتطورة والحديثة في جميع المجالات ومنها اقتصاد الدولة الذي يسعىٰ إلىٰ تحسين إدارة الدولة ومؤسساتها وبيان مدى فاعلية مؤسساتها بالتعامل مع هكذا نوع من التحول الرقمي ومدىٰ استجابة تقديم الخدمات للمواطنين رقمياً.وعليه فأن بما أن الإيرادات في العراق تنقسم إلىٰ نوعين (الإيرادات الريعية) و(الإيرادات غير الريعية) فأن من الإيرادات الأخيرة الضرائب والرسوم اللذان تعدان أحدىٰ أدوات السياسة المالية للدولة ولهما أهمية كبير في رفد الموازنة العامة، إذاً في حالة توفير البيانات والمعلومات الخاص بالمكلفين وتعاملاتهم المالية باستمرار يجعل للدولة أن تحصل علىٰ كافة الإيرادات ويمنع ظاهرة التهرب الضريبي، هذا وغير أن ذلك يوفر الجهد الكافي ويقلل من الأخطاء الذي من الممكن حصوله في التعاملات التقليدية وتيسير السداد ما بذمة المكلف من خلال وسائل الدفع الالكتروني.

ثانياً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في أن التحول الرقمي أصبح أمراً ضرورياً يمكن من خلالها أن تحصل الدولة علىٰ إيراداتها من المواطنين بأسرع وقت واقل جهد دون معوقات وأكثر استدامة دون الامتثال، وعليه فأن يمكن للعراق تطبيق الرقمنة في مؤسساتها ضماناً لتوفير الاقتصاد الرقمي في تحصيل الإيرادات التي تعود علىٰ الموازنة العامة بالمنافع.

ثالثاً: مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الموضوع في قصور التعاملات التقليدية الذي يغيب فيه البيانات والمعلومات المطلوبة للمكلف مما يجعله التهرب من دفع ما بذمته هذا وغير أن الفوارق قد تظهر في الأرقام الضريبية والاختلاف بين الإيرادات والنفقات بشكل كبير مما جعله يحدث اتساع في الفجوات الضريبية، وأن المكلف لا يلتزم بالمواعيد المحددة لمراجعة الإدارة وكل ذلك سيساعد علىٰ اهدار إيرادات الدولة ويؤدي إلىٰ حصول عجز في الموازنة العامة، وعليه فأن التحول الرقمي يقضي علىٰ جميع هذه المعوقات ويعالجها بشكل دقيق ومنها مشكلة تراكم الملفات الضريبية وتأخيرها فضلاً عن معالجة الأخطاء المادية والمحاسبية ويجعل كل ذلك رقمي ومتطور بحيث يمكن ترحيل النفقات والحصول علىٰ الإيرادات بشكل تلقائي دون تدخل بشري.

رابعاً: هدف الدراسة:

يهدف الموضوع إلىٰ أن مدىٰ استفادة التحول الرقمي في زيادة الإيرادات مقارنتاً بالأسلوب التقليدي وما يواجه من التحديات والمعوقات، ومن خلال التجارب علىٰ المدىٰ المتوسط التي مرة بها العراق اتضح رقمنة المؤسسات سيّان كان ادارياً أو مالياً وفي الجانب المالي تبنىٰ التحول الرقمي نجاحاً باهضاً في زيادة الإيرادات وتحصيلها بالأسلوب الحديث دون تعقيدات وخلال الوقت المحدد وبأقل كلفة بعكس الأسلوب التقليدي الذي يؤدي إلىٰ تأخير تحصيل الإيرادات أو ضياع الجزء منها بسبب الفساد الإداري أو المالي وأن الرقمنة يساهم في تحسين الموازنة العامة وبالتالي تطور خدمات المجتمع وتقديم الأفضل للمواطنين فضلاً عن تطوير الجوانب الاقتصادية.

خامساً: منهجية الدراسة:

يعتمد في دراسة هذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي عن طريق تحويل البيانات والمعلومات من الإجراءات التقليدية إلىٰ الإجراءات الرقمية من خلال التعامل بالبيانات والمعلومات والإحصاءات رقمية في مؤسسات الدولة وتأثيرها علىٰ زيادة الايرادات من خلال التعرف علىٰ مفهوم التحول الرقمي واسبابه ومدى إمكانية تطبيقه في العراق فضلاً عن أثره علىٰ الموازنة العامة للدولة.

سادساً: هيكلية الدراسة:

بغية الإحاطة بكل جوانب الدراسة استلزم اعتماد خطة تنبثق من حقيقته وترمي إلىٰ معالجة جوانب القوانين الضريبية جميعها في حدود المشكلات الرئيسية المطروحة والاسئلة الفرعية المرتبطة بها، وعليه ارتأينا تقسيم الدراسة إلىٰ مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة نوجز فيه الاستنتاجات وأهم المقترحات، سنتطرق في المبحث الأول عن ماهية التحول الرقمي ومدى إمكانية تطبيقه في العراق، من خلال مطلبين اثنين سنبحث في المطلب الأول عن ماهية التحول الرقمي في حين سنخصص المطلب الثاني لبيان مدى إمكانية تطبيق التحول الرقمي في العراق، وسنوضح في المبحث الثاني أثر التحول الرقمي علىٰ الموازنة العامة في العراق من خلال مطلبين اثنين سنبين في المطلب الأول أثر التحول الرقمي علىٰ الإيرادات والنفقات العامة في العراق ونعرض في المطلب الثاني أثر التحول الرقمي علىٰ الموازنة العامة في العراق، وكالآتي:

المبحث الأول/ ماهية التحول الرقمي ومدى إمكانية تطبيقه في العراق

أصبح التحول الرقمي في العراق من أهم الاتجاهات التي تمارسها الدولة في اغلب مجالاتها ومنها الجانب المالي بشكل عام وجوانب الضرائب والرسوم بشكل خاص، وبما أن الاخيران تُعدان من الموارد الاساسية في تمويل الخزينة العامة للدولة إلىٰ جانب الإيرادات الريعية، وعليه فأن التحول الرقمي يُعد من الضمانات الهامة لتبسيط الاجراءات ونجاح تمرير الموازنة بشكلها الصحيح وما يعود عليه من المنافع فضلاً عن ذلك يكون اكثر شفافية وعدالة تجاه المجتمع [1]، ولأجل ذلك يتطلب

الموضوع تقسيمها إلى مطلبين، نخصص الأول لبيان مفهوم التحول الرقمي، في حين نبحث في الثاني عن إمكانية تطبيق التحول الرقمي في العراق، وكالآتي:

المطلب الأول/ مفهوم التحول الرقمي

أصبح العراق بما فيه من المؤسسات والإدارات بمختلف أنواعه وقطاعاته مجبر على معاصرة ما يسمى بالتحول الرقمي من خلال التكنلوجيا الوليدة على العراق حديثاً واستخدامه في مجمل وظائفها والذي يعود على مؤسساته بمنفعة وفوائد وأهمية قصوى وتحقيق الأهداف بطرق أكثر فعالة [2].وعليه يتطلب تقسيم المطلب إلى فرعين اثنان، نبحث في الأول عن تعريف التحول الرقمي، وندرس في الثاني أسباب التحول الرقمي في العراق، وكالآتي:

الفرع الأول/ تعريف التحول الرقمي

عرف البعض التحول الرقمي بأنه: ((عملية تتم من خلالها نقل نوع من الوثائق إلى نمط رقمي، من صيغتها التقليدية إلى صيغتها الرقمية وعرضها على شاشات الأجهزة الحديثة)) [3]. وعرفها جانب اخر بأنه: ((هو التغيير المرتبط بتطبيق تكنلوجيا الرقمية لإحداث تغيير جذري في طريقة العمل ولخدمة المستفيدين بشكل افضل واسرع)) [4]. هذا ويعرف ايضاً بأنه: ((مشروع حكومي تشارك فيه المؤسسات والقطاعات المختلفة في الدولة، من خلال تحويل الخدمات الأساسية المتعلقة بخدمة الافراد والمؤسسات والاستثمارات من شكلها التقليدي إلى شكلها الالكتروني بواسطة الاعتماد على التقنيات المتطورة والحديثة)) [5].وفي تعريف اخر جاء التحول الرقمي بأنه: ((عملية دمج التكنلوجيا الرقمية في مختلف مجالات العمل بهدف الاعتماد على الإدارة الرقمية بشكل كامل والتخلي عن التوثيق الورقي شيئاً فشيئاً)) [6].وعليه يمكن تعريف التحول الرقمي بأنه: هو عملية التطوير المستدامة التي من خلال استخدام الأساليب التكنلوجيا الحديثة تستطيع الدولة تحسين كفاءة مؤسساتها الحكومية وتحويل التعامل فيما بينها او بينه وبين المواطنين من الأساليب التقليدية القديمة إلى الأساليب الرقمية الذكية. بعبارة أخرى هو التغير في أساليب التعاملات المالية وجباية الإيرادات المالية من المستندات الورقية إلى التقنيات الرقمية الحديثة والتي تتسم بسهولة الإجراءات وتقديم خدمة أفضل للدولة، فضلاً عن حفظ المعلومات بسهولة والمحافظة عليها من خطورة الاضرار والاتلاف.

الفرع الثاني/ أسباب التحول الرقمي في العراق

يُعد التحول الرقمي في اغلب الدول تغير جذري في تعاملات الدولة فيما بين مؤسساتها وبينها وبين مواطنيها والذي يخرج عن شكلها التقليدي نحو شكل جديد وهو رقمنة الإدارة بأحدث الطرق التكنلوجيا المتطورة وكل ذلك لتحسين الكفاءة وتطوير البنية التحتية وتحسين إدارة البيانات فضلاً عن تعزيز التفاعل مع المواطنين من خلال تبسيط الإجراءات وتقديم أفضل الخدمات لهم [7]، وعليه هناك العديد من الأسباب التي سنتطرق اليها من خلال فقرتين نحدد الأول للدوافع الداخلية، والثاني للدوافع الخارجية، وكما يأتي:

أولاً: الأسباب الداخلية: العراق شأنه شأن الدول المتقدمة والنامية لهُ العديد من الأسباب يجعل تحول دولته إلى الرقمنة من خلال التحول الرقمي ومن أهما:

1. **عجز الموازنة العامة:** يُعد العراق من الدول المعتمدة بالدرجة الأساس على الإيرادات الريعية (النفطية) في رفد الموازنة العامة للدولة حالها حال اغلب الدول، وفي حال تدهور أسعار النفط التي مرة فيها العراق في أوقات الظروف الطارئة (الحرب، وباء كورونا) أدى ذلك إلى تراجع العراق بشكل كبير في حجم الإيرادات الريعية مما جعل العجز واضح في الموازنة واضطر إلى خفض حجم الانفاق وإيقاف اغلب المشاريع (التشغيلية، الاستثمارية)، وعليه التحول الرقمي في العراق اصبح من المتطلبات الضرورية في تحصيل الإيرادات (الريعية وغير الريعية) معاً ويُعد من اهم التدابير التي يجب الاخذ بها لتمويل الموازنة وتنفيذ العمليات الحكومية [8].
2. **متطلبات المواطنين:** ساهمت انتشار التكنلوجيا المتطورة في الدول بتغيير حياة المجتمع والمواطنين بشكل ملحوظ ولا سيما في التعاملات التجارية، وعليه فأن التحول الرقمي في العراق يجب أن يكون بالمستوى المطلوب ويحقق ارقى الإيرادات من خلال تقديم الدولة الخدمات عن طريقها فضلاً عن منتجاتها الذي يمكن من تبسيط هذه الإجراءات الحصول على الإيرادات بشكل كبير وسهل وكل ذلك يعود بالمنافع على الموازنة العامة في العراق، هذا ويمكن للحكومة معرفة متطلبات المواطنين وما لديهم من اراء ومقترحات حول تطوير الرقمنة في العراق ومنها منصة (عين العراق) الذي اطلقه العراق في تطوير خدمات دولته بأتم الكفاءة وأحسن الصور [9].
3. **متطلبات الحكومة:** يلزم على الدولة نحو التحول الرقمي أن يتبع التخطيط في إدارة مؤسساتها لتحسين الكفاءة والإسراع في تنفيذ البرامج الحكومية الرقمية، وتخصيص بنية تحتية كاملة ومطلوبة لتفعيل الرقمنة في الدولة والذي يجب أن يدرس هذا التحول من قبل المختصين بها ولكي ينجح في المؤسسات يتطلب السرعة والمرونة في التعامل وكل ذلك يتحقق من خلال الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة [10].

ثانياً: الأسباب الخارجية: هناك العديد من الأسباب الخارجية تدفع العراق إلى التوجه نحو التحول الرقمي في مؤسساته والتعامل مع المواطنين من اجل زيادة الإيرادات ومن أهما:

1. **شبكات الويب العالمية:** ظهرت العديد من شبكات الانترنيت، مما جعل التعامل بين الدول سهلة وأن ينتشر ما يتم نشره على الويب إلى ابعد الحدود من خلال ربط الحاسبة بالأنترنيت، او من خلال الهواتف الذكية، فضلاً عن الدفع الالكتروني بواسطة شبكات الانترنيت هذا ولا يخفى على الجميع انتشار رقمنة جديدة في الدول ومنها العراق يسمى بالذكاء الاصطناعي وكل ذلك سيساهم في تبسيط الإجراءات وانجازها بالسرعة المطلوبة وبأقل كلفة [11].
2. **التقنيات الحديثة المتطورة:** تطور العراق بدخول التكنلوجيا أسوةً بالدول المتطورة والنامية فبدأ تدريجياً بتحول اغلب مؤسساته الحكومية إلى التعامل الرقمي مما فسح المجال للأفراد من التعامل مع هذا التحول وأصبح الدول يجبي الإيرادات الكترونياً دون الحاجة إلى التعقيدات وصعوبة الإجراءات والتواصل مع المؤسسة، هذا وغير أن جعل التنافس بين التجار على البضائع دولياً مما كان داخلياً فقط وجعل التعامل مع الشركات العالمية الكبيرة في شتى المجالات التجارية والصناعية، وكل ذلك سيساهم في رفد الموازنة العامة [12].
3. **تغير سلوك المستهلكين:** أدى التحول الرقمي في العراق إلى تغير اسلوب التعامل بين التجار والمستهلكين رقمياً بعد أن كان تقليدي يتضمن وثائق ورقية، وهذا التحول بين رغبة الافراد من خلال التعامل بالشراء او البيع عبر مواقع الأنترنت المختلفة ويفضلونه على التعامل التقليدي، لذا جعل الإيرادات أكثر دقة في هكذا نوع من التعامل والدولة باستطاعة الحصول على ضرائب المبيعات الكترونياً دون قيداً او شرط ويحد من العجز الممكن حصوله في الموازنة العامة للدولة [13].

المطلب الثاني/ إمكانية تطبيق التحول الرقمي في العراق

كما ذكرنا سلفاً أن التحول الرقمي في العراق يمثل الركيزة الأساسية والهامة حول تعامله مع البلدان، وعليه فأن العراق اسوةً بالدول الأخرى يستطيع من خلال الإمكانيات أن يحول حكومته من شكلها البدائي التقليدي إلى حكومة أكثر تطوراً وانسجاماً مع الواقع ما يسمى بالتحول الرقمي، **ومن أجل ذلك سنبين مراحل مرور العراق بالتحول الرقمي وكالاتي:**

أولاً: إن العراق لأول مرة توجه نحو التحول الرقمي ورقمنة مؤسساته كان في عام 2004 من خلال ادخال ثلاث وزارات في هذا المجال وهو كل من (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة العلوم والتكنلوجيا، وزارة الاتصالات)، ولكن تفاجئنا بعدم الاستمرار في المشروع بسبب غياب التخطيط، ومن ثم عاد نحو الاستمرار في المشروع عام 2009 والعمل بها مرة ثانية عن طرق تشكيل لجنة وزارية مكلفة بمتابعة التحول الرقمي للحكومة والتي مثله العديد من وزارات العراق آنذاك [14].

ثانياً: إن العراق قد تبنى التحول الرقمي في مؤسسات الدولة المختلفة للفترة من عام (2014 – 2018) بهدف القضاء على الفساد الإداري والمالي ورفع الكفاءات في مؤسساته، ولم تطبق هذا التحول في العديد من الوزارات والمؤسسات إذ تم التعامل مع ما يقارب (52) مؤسسة، ومن أهمها التحول الفعال الذي اتجهت اليه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي واسماه بـــ(حكومة المواطن الالكتروني) [15]، فضلاً عن ما قام بها مجلس الخدمة الاتحادية فيما يخص التعينات (حملة الشهادات العليا والأوائل والمجموعة الطبية).

ثالثاً: إن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من اكثر الوزارات التي اتبعت العمل على التحول الرقمي والأتمتة حيث سابقاً وحالياً اغلب تعاملاته سواء الإدارية أو المالية تكون عبر بوابات خاصة لذلك ومن الرقمنة المالية (رواتب الموظفين، دفع الرسوم) عبر بطاقات الدفع الالكتروني، والإدارية مثل رقمنة الاستمارات كل من (الترقية العلمية، الرصانة العلمية، استمارة قبول ونقل الطلبة) وغيرها، هذا واعلن عن استكمال استراتيجية وزراتها في التحول الرقمي الشامل للمنظومة التعليمية في النصف الثاني من عام 2025، وأهمها منصة التعليم العالي هيبيك (sis) [16]، والذي تعدّ من الخدمات الجديدة والسابقة من نوعها للطالب والتدريسي بالإمكان من خلاله متابعة الطالب متطلبات الدراسة الكترونياً فضلاً عن ذلك يمكن للخريج الحصول على وثيقة التخرج والشهادات بمختلف انواعها الكترونية ومما يسهل اصدارة بأسرع وقت ومن هنا نستطيع ان نقول بأن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق ينافس الدول المتقدمة في التحول الرقمي [17].

رابعاً: ومن التحولات الرقمية الحديثة في العراق هناك تجربة تُعدّ الأولى من نوعها وهو رقمنة مؤسسات الدولة العراقية عن طريق خدمة الكترونية تسمى بـــ(بوابة أور الالكترونية للخدمات الحكومية) التي اطلقته الحكومة العراقية المتمثلة بمجلس الوزراء عام 2023، والذي يقدم خدمة الكترونية إلى جميع المواطنين من قبل الوزارات والمؤسسات عبر نافذة رقمية بشكل سليم وبإجراءات مبسطة ويجعل المواطن أن يبتعد عن روتين ومراجعة الدوائر فضلاً عن حماية المستندات والطلبات من عملية التزوير [18].

خامساً: ومع استمرار التحول الرقمي، فإن العراق يتبنى نوعاً آخر من رقمنة وزاراته ومؤسساته حيث اعلنت وزارة الداخلية في بداية عام 2023، أن إحدى مديرياتها وهو مديرية الأحوال المدنية والجوازات والإقامة اتجهت نحو تحول رقمي جديد في اصدار أحدى المستمسكات الأساسية الجديدة ألا وهو جواز السفر الالكتروني (البيومتري) اسوةً بالدول المتقدمة، ويتميز هذا النوع من الجواز بتقنيات متطورة تصعب تزويرها بسبب احتوائها على شريحة رقمية تخزن فيها جميع المعلومات الشخصية لحامل الجواز [19]، هذا وفضلاً عن ذلك فأن رئيس الوزراء العراقي اطلق خدمة جديدة من نوع التحول الرقمي في عام (2025) اسماها تطبيق (عين العراق) المرتبطة بمديرية الاستجابة السريعة (911) في كافة محافظات العراق، هذا وتتميز هذه المنصة بالشفافية ومشاركة المواطنين في مراقبة المشاريع والاطلاع عليها والمساهمة

في تحسينها من خلال تقديم اقتراحاتهم وآرائهم، وتكون شاملة بما فيها الاطلاع على مراحل الموازنة العامة في العراق والجهات المخولة بالنفقات.

صفوة القول: يمثل التحول الرقمي خلال السنوات الأخيرة مرحلة مهمة في مسار العراق لمواكبة التطورات العالمية في التكنولوجيا وتحسين الخدمات الحكومية، القطاع الخاص والبنية التحتية، وعليه فأن على الرغم مما قام به العراق من التحول الرقمي والذي كان التقدم فيها ملحوظاً بشكل كبير مقارنتاً بالسنوات الأولى، إلا أن ذلك لا يزال بعيداً على المستويات والتطورات التي حققها الكثير من الدول المتقدمة والنامية التي اعتمدت الرقمنة بشكل واسع في مجالات الحياة وفي مختلف القطاعات.

المبحث الثاني/ أثر التحول الرقمي على الموازنة العامة في العراق

إن التحول الرقمي في العراق يرفع من حجم الإيرادات المتأتية من الافراد عن طريق تسهيل وتحسين الخدمات المقدمة لهم من خلال الإدارة الالكترونية وبما أن الإيرادات غير الريعية (الضرائب والرسوم) والايرادات الريعية (النفط ومشتقاتها) تُعد من أهم الركائز الأساسية في التنمية المستدامة والذي بدوره يعود على تمويل الموازنة العامة، فأنه أصبحت رقمنة الإيرادات والنفقات ضرورية واصبح أمر لا مفار منه، وعليه سنتناول هذا الموضوع من خلال مطلبين نبحث في الأول أثر التحول الرقمي على الإيرادات والنفقات العامة في العراق، في حين نوضح في الثاني أثر التحول الرقمي على الموازنة العامة في العراق، وكالآتي:

المطلب الأول / أثر التحول الرقمي على الإيرادات والنفقات العامة في العراق

يمكن للدولة من خلال التحول الرقمي الحصول على معلومات دقيقة حول المكلفين بسداد الضرائب والرسوم، مما يسهم في زيادة الايرادات فضلاً عن رفع كفاءة الإنفاق العام، إذ تؤدي الرقمنة إلى ضبط النفقات والحد من ظاهرة التهرب الضريبي، وعليه نبحث هذا المطلب من خلال فرعين اثنان، نبين في الأول أثر التحول الرقمي على الإيرادات العامة، ونخصص الثاني لبيان أثر التحول الرقمي على النفقات العامة، وكالآتي:

الفرع الأول / أثر التحول الرقمي على الإيرادات العامة

يُعد التحول الرقمي في العراق أسلوب حديث لتحصيل الضرائب والرسوم من خلال استخدام أساليب حديثة ومتطورة، والذي تكون سهلة التعامل وبسيطة الإجراءات مقارنتاً بالأسلوب التقليدي وأن الاعتماد على هذه التقنيات الرقمية يرفع الكفاءة بصورة سريعة وفعالة ويمنع التهرب من أدائها، وكل ذلك يساهم بشكل كبير في تسهيل عملية جمع الايرادات وتحسين خدمة المواطنين، والحد من الفجوات والأخطاء الإدارية [20]. هذا وغير أن التحول الرقمي يساعد على تحسين الإدارة في التحصيل الضريبي من خلال تبني نظام الدفع الإلكتروني والذي يُعد من أهم المكاسب للإدارة المتمثلة في اختصار الجهد والوقت لكلا الطرفين (الإدارة والمكلف) وحصر التعاملات المالية غير الرسمية وجعلها ضمن التعاملات الرسمية لكي يفرض عليها الضرائب والرسوم، وكل ذلك سيؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة من خلال تحصيل مستحقاتها المالية (الضرائب والرسوم) من المواطنين [21]. وعليه فأن التحول الرقمي أصبح من متطلبات التعامل سواء الإدارية او المالية مما جعل اغلب الدول تعتمد في معاملاتها المالية على التقنيات الحديثة في تحصيل ايرادات الضرائب والرسوم لتبسيط الإجراءات في تقديم الاقرارات الضريبية للمكلفين في الاوقات المحددة له قانوناً، فضلاً عن ذلك فأن الرقمنة تحافظ على المبالغ النقدية من الضياع والسرقة، ولهُ القدرة من خلال الانترنيت على التنقل والمرور عبر حدود الدول بسرعة فائقة وأكثر شفافية. إذاً فأن الاعتماد على التحول الرقمي يجعل عملية تحصيل الإيرادات سهلة وقليلة التكلفة من خلال الدفع عبر البطاقات الالكترونية ويجعل المكلفين من دفع ما بذمتهم خلال المواعيد المحددة لهم وكل ذلك سيساهم في تحسين الموازنة العامة وعلاجها من العجز، هذا وغير أن المعلومات والبيانات المتوفرة بصورة رقمية تجعل سهولة الدراسة والتحليل وبيان مدى توافق قيمة تحصيل الإيرادات غير الريعية مع التطورات الحديثة حول النشاط الاقتصادي [22]. هذا وقد يساهم التحول الرقمي في دعم البنية التحتية المالية للدولة وتطويرها والابتعاد عن التعاملات التقليدية كاستخدام العملات الورقية، وعليه يمكن التقليل من حجم الاضرار والخسائر الناجمة من التعاملات غير الرسمية وبالتالي يساعد على معالجة العجز الذي سيحصل في موازنة الدولة والحد من التهرب الضريبي ويحمي كل أنواع إيرادات الدولة من الضياع.

صفوة القول: إن التحول الرقمي يُعد أحد اهم الطرق التي تساهم بشكل كبير في تمويل الخزينة العامة للدولة من خلال زيادة الإيرادات سواء كان(الريعية أوغير الريعية)والذي بإمكان العراق التوسع من الاوعية الضريبية، فضلاً عن استحداث أنواع جديدة من الضرائب كالصفقات التجارية الالكترونية او الانشطة الرقمية او حصر أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، والذي سيعود بالمنفعة على الموازنة العامة كون الحصيلة الضريبية ستزداد، هذا ولا يمس المواطنين ذات الدخول المحدودة.

الفرع الثاني / أثر التحول الرقمي على النفقات العامة

بلا شك أن التحول الرقمي يؤثر بشكل إيجابي على النفقات العامة حيث أن تساهم في الضبط الجيد والدقيق لطبيعة المستفيدين من التحولات النقدية والاجتماعية، والذي عن طريق التحول الرقمي تتم عملية تحويل النفقات إلى مستحقيها عبر الالكترونية الحديثة ويمكن الوصول إلى اعداد هائلة من المنتفعين بأسلوب سهل ودقيق وأقل كلفة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فانه يساهم التحول الرقمي الذي يمكن رقمنة المشتريات إلى خفض التكاليف المترتبة عليها، غير أن هذا النوع من

التحول يزيد من المنافسة بين أصحاب المشاريع سواء الصغيرة او المتوسطة، فضلاً عن الدور الكبير الذي يضطلع به من خلال الحد من الفساد في مؤسسات الدولة بشتى أنواعها [23]. هذا وأن التحول الرقمي في النفقات العامة قد نظم وسهل إدارة الدولة من خلال الاستغناء عن التعاملات التقليدية واستبداله بالإجراءات الالكترونية من خلال بناء قواعد بيانات آنية ومفصلة وذات دورية ومستدامة يومية والذي بدوره يحقق زيادة كفاءة الموازنة العامة للدولة بما يتوفر لدىٰ وزارة المالية الإحصاءات الدقيقة والشاملة مما تقوم بها الدولة من التعاملات المالية اليومية ومنها (الضرائب، الرسوم، الرواتب، النفقات العامة، القروض.... الخ)، وعليه فأن التوجه نحو رقمنة النفقات يُعد أداة للتخطيط المالي علىٰ مدىٰ المتوسط الذي يمكن تسهيل السياسة المالية على الاقتصادين والمكلفين وكل ذلك يساهم ويؤثر بشكل وافي علىٰ الموازنة العامة للدولة والذي يحد من العجز الحاصل فيها [24]. وعليه فان التحول الرقمي يجعل البيانات والمعلومات صحيحة وأكثر دقة وأن ينفذ بأسرع وقت ويبين كيفية صرف الأموال العامة وهل تصرف بصورة صحية او العكس، وأن الحكومة تستطيع من خلال هذه الرقمنة تنفيذ الخطط بأسرع وقت وبأقل تكاليف فضلاً عن التنبؤ فيما يحدث في المستقبل، إذاً فان التحول الرقمي الحديث يعمل علىٰ تبسيط الإجراءات المتبعة في اعداد وتنفيذ الموازنة العامة مثل (التخطيط، التدقيق، التحليل) في الأوقات المحددة قانوناً [25]. إذاً فالتحول الرقمي يلعب دوراً مهماً في تمويل الموازنة العامة من خلال تعزيز الانفاق العام علىٰ تحسين المعيشة لدى المواطنين وإرساء العدالة الضريبية عن طريق تقديم أفضل الخدمات للأفراد وبناء جسور الثقة بينهم مما يؤدي إلىٰ رفع النشاط الاقتصادي في الدولة [26].

صفوة القول: يُعد التحول الرقمي العلاج الذي عن طريقه يمكن القضاء علىٰ جميع المعوقات التي تواجهه الإدارة الضريبية وبإمكان الأخير تحصيل الإيرادات وانفاقها بأتم الأوجه وبالمساواة، هذا وأن التحول الرقمي يحقق العدل ويبعث الطمأنينة بين الإدارة والمكلف وكل ذلك لهُ اثار إيجابية علىٰ رفد الموازنة العامة.

المطلب الثاني / أثر التحول الرقمي علىٰ الموازنة العامة في العراق

أصبح التحول الرقمي في حصيلة الإيرادات (الضريبة، الرسم) امراً في غاية الأهمية كونها تعدان من اهم موارد الدولة في رفد الخزينة العامة هذا وقد يساهم ايضاً في تحسين الموازنة العامة، إذ أن التحول الرقمي يلعب دور فعال في زيادة إيرادات الدولة وخفض التكاليف والحد من تهرب المكلف من أداء الضرائب والرسوم، وعليه يمكن للدولة من خلال هذا النوع من التطورات التكنلوجيا الحديثة أن يحقق جميع أهدافه [27]. وبذلك فأن العراق يستطيع من خلال ثورة التحول الرقمي تحسين تعاملاته في صنع القرار الحكومي والإدارة العامة، وحان الوقت بالأخذ بهذا التحول لكي يكون الأساس في اعداد الموازنة لزيادة الإيرادات والقضاء علىٰ العجز فيها اسوةً بالدول المتقدمة الذين يستخدموا الرقمنة في جميع المؤسسات الحكومية وبما فيه المعاملات المالية. وعليه فأن عملية التحول الرقمي يُعد من المبادئ الأساسية التي من خلالها تستطيع الدولة أن تحصل علىٰ الإيرادات باقل كلفة وفي المواعيد المحددة والتي تعود بالنفع علىٰ الموازنة العامة، ومن خلال هذا التحول الرقمي يتضح عملية اعداد وتنفيذ الموازنة في العراق يتسم بالنجاح والبساطة في الإجراءات، والذي تتمثل بإمكانية الحصول علىٰ المعلومات والبيانات فيما يخص الإيرادات الكترونياً ويمكن الاعتماد عليها في الدراسة والتحليل[28]، فضلاً عن ذلك يمكن تحديد وتخصيص الإيرادات بشكله السليم والدقيق من خلال استخدام الأساليب التكنلوجيا الحديثة سواء كان ذلك الإيرادات ريعية أو غير الريعية، وعليه يمكن للعراق المحافظة علىٰ الإيرادات التي تمول خزينة الدولة وتسهم في تحسين الموازنة العامة والحد من التهرب الضريبي بأن يفتح اضبارة الكترونية لكل مكلف برقم خاص به يدرج فيها جميع المعلومات والبيانات المتعلقة بالمكلف وتحديد وعائه الضريبي بصورة واقعية وعادلة [29]. هذا وغير أن الاعتماد علىٰ الرقمنة في المعاملات وتحصيل الإيرادات تسهم في اتمامها بصورة دقيقة وعادلة وإخضاع المكلفين ضمن القاعدة الالكترونية ويحدد فيها كل من التعاملات المالية والتعاملات غير المنظمة وغير الرسمية، والذي يكون علىٰ عكس ذلك في التعاملات التقليدية التي تواجه مشاكل كثيرة في مسائل التحصيل، فضلاً عن عدم الكفاءة والتكلفة العالية كون يتسم حصر المكلف من خلال الزيارات الميدانية بالقصور الواضح مما يفتح باباً للمجاملات وبالتالي يؤدي إلىٰ الفساد سواء بتجنب الضريبي او بالتهرب منها [30]. ومن جانب اخر علىٰ الرغم من تقديم الدولة المزايا المالية للمكلفين الذين يدفعون ما بذمتهم عن طريق الدفوع الرقمية من خلال تخفيض في قيمة المستحقات الضريبة فأن لو قارنا بينه وبين الدفوع التقليدية اتضح أنه لم يصل إلىٰ حجم المصاريف التي تتحملها الدولة لتحصيل الإيرادات الضريبية.

صفوة القول: إذاً يمكن للعراق أن يحول الموازنة العامة من المستندات التقليدية إلىٰ المستندات الرقمية من خلال التحول الرقمي، حيث يمكن ارتباط جميع وحدات الفروع بالوحدات الرئيسة مثال ذلك ربط هيئة الضرائب في المحافظات (المديريات) بالهيئة العامة للضرائب في المركز (الوزارات)، وربط الأخيرة بوزارة المالية التي تعدُ المصدر الأساسي والرئيسي في التمويل وثم ربطها بمجلس النواب العراقي، والعودة إلىٰ هذه المؤسسات بشكل عكسي، أي بعد موافقة مجلس النواب علىٰ الانفاق تستطيع وزارة المالية بأسرع وقت الايعاز إلىٰ الوحدات الرئيسة بأشعار الصرف ومن ثم إعطاء الاذن من الأخير إلىٰ الوحدات الفرعية بصرف المستحقات المالية، فضلاً عن ذلك يجب أن لا ننسىٰ دور الرقابة علىٰ تنفيذ الموازنة العامة بشكلها الصحيح من التدقيق ومقارنة الإيرادات مع النفقات الذي يقوم بها ديوان الرقابة المالية من خلال تقاريردورية لكل وحدةانفاق حكومي إلىٰ مجلس النواب والمحاكم المختصة بذلك في حالة الاخلال بتنفيذ بنودالموازنةالعامة

الخاتمة

بحثنا في موضوع جدوى التحول الرقمي في العراق وأثره على الموازنة العامة، وقد توصلنا إلى عدة استنتاجات وأهم المقترحات والذي سنبينها كالآتي:

أولاً: الاستنتاجات:

1. تطبيق التحول الرقمي في العراق أسوةً بدول العالم المتقدمة ليُعدّ توجهاً ضرورياً في الابتعاد عن التعاملات التقليدية والحد من انتشار الفساد الإداري والمالي والتوجه نحو الرقمنة الذي يكون أكثر كفاءة وملاءمة لاقتصاد العالم فضلاً عن ذلك يساهم بتمويل الموازنة العامة للدولة من خلال زيادة الإيرادات والحد من التهرب الضريبي وتحقيق التنمية المستدامة.

2. إن التحول الرقمي في العراق يسهم في جعل التعاملات المالية في مؤسسات الدولة أكثر مركزية بعكس التقليدي التي يمنح للموظف المالي بالتصرف في الإيرادات والنفقات بالشكل الذي يراه مناسباً وقد يتمتع بحرية شبة مطلقة في تقدير الإيرادات من الرسوم والضرائب والذي يُعد سبباً من أسباب نقص الإيرادات وزيادة النفقات والتي في المقابل يؤثر سلباً على الموازنة العامة.

3. يمكن للعراق تنفيذ التعامل رقمياً عن طريق الأتمتة في المنافذ الحدودية وربط جميعها بالهيئة العامة للضرائب والتي من خلالها تستطيع الدولة من معرفة جميع التعاملات عبر الحدود منها (البرية، البحرية، الجوية) وربطها بشبكات الانترنيت من اجل تحصيل الضرائب والرسوم بشكل مباشر وإجراءات سهلة رقمياً دون تدخل الموظفين فيه وبالتالي يعود على الدولة بمنفعة مستدامة ويمنع التهرب من اداءها.

4. يُعد العراق من الدول الذي لازال يعمل بنظام تحصيل الإيرادات بشكله التقليدي اسوةً بغيره من الدول النامية والذي يوجه لهذا الأسلوب العديد من الانتقادات بسبب القصور الحاصل فيه والذي يمكن للمكلف من تقديم الإقرار عما بذمته بصورة غير صحيحة ويستخدم الغش والتحايل من اجل التهرب من الإيفاء وبالتالي يقل نسبة الإيرادات ويحصل العجز في الموازنة العامة.

5. إن التحول الرقمي يساعد على فرض الضريبة على المواطنين بالعدالة وتقديم الخدمات لهم بالتساوي ومن خلال الرقمنة تستطيع الدولة السيطرة على الاقتصاد غير الرسمي الذي يفلت المكلف ويتجنب من شموله بالضرائب وبهذا التحول يمكن الدولة دمج جميع الإيرادات المتأتية من الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي، مما يؤدي إلى تمويل الخزينة العامة وعدم الإفلات منه وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة للمواطنين.

ثانياً: المقترحات:

1. ضرورة التأهيل والتدريب المستمر للعاملين في مؤسسات العراق بشكل احترافي وخاصة المؤسسات المالية والحسابية عن طريق إقامة ورشات ودورات وتوفير بنية تحتية رقمية لمواكبة التطورات الحاصلة من التحول الرقمي وتغير الأسلوب من التقليدي إلى رقمي فعال لزيادة الإيرادات وتحسين الموازنة العامة وتحقيق الأهداف السياسية.

2. لضمان اتباع الأسلوب الرقمي في العراق ومواكبة التطورات المستدامة يتطلب توفير أحدث التقنيات والبنية التكنلوجيا الحديثة والاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في استخدام الأسلوب الرقمي من اجل تحصيل الإيرادات بشتى أنواعها رقمياً وكل ذلك يساعد على رفع كفاءة التحصيل وتجنب التهرب الضريبي وفي النهاية يعود بمنافع مستدامة على الموازنة العامة.

3. تطوير القوانين العراقية والسياسة الرقمية وتحديث الأنظمة فضلاً عن توسيع نطاق الاتصال بالأنترنيت وتعزيز الامن السيبراني ليكون أكثر تأثيراً وانسجاماً مع الواقع الحالي، ولا بد من زيادة الوعي وتثقيف المكلفين بأن يهتموا بالتحول الرقمي والتعامل معه بدلاً من التقليدي.

4. ضرورة قيام العراق بتوفير نظام رقمي في جميع مؤسساته يضم البيانات والمعلومات الكاملة فيما يخص التعاملات المالية وحصرها وعلى الهيئة العامة للضرائب تحويل جميع المستندات التقليدية إلى رقمية ليتم التعامل مع المكلفين ودفع ما بذمتهم من الضرائب الكترونياً بدلاً من أن يكون يدوياً والتعاقد مع الدول المتقدمة لتعزيز ورفع كفاءة النظام الضريبي في العراق.

5. تبني أجهزة رقابية تشكل داخل وزارة المالية في العراق لمراقبة ومتابعة رقمنة التعاملات ليزيد من ثقة المواطنين وتشجيعهم بالتعامل مع المؤسسات المالية الرقمية وبهذا الرقابة ترفع الثقة المتبادلة بين الهيئة العامة للضرائب ومؤسساتها المختلفة وبين المكلفين بحيث يكون الدفع عن طريق كارتات الدفع الالكتروني والدولة تستحصل الإيرادات دون ضياع حقه وبالتالي أن الرقمنة يؤثر بشكل مباشر على الموازنة العامة لان كل ما زاد الإيرادات ضمنت سريان الموازنة بأتم الأوجه ودون حصول عجز فيها او معوقات في تنفيذها.

والله الموفق وله الحمد أولاً وآخراً.

الهوامش .

(1) صديق رمضان، الضرائب في عالم الاقتصاد الرقمي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2020، ص134 وما بعدها.
(2) فوزي عطوي، المالية العامة النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت– لبنان2003، ص79 وما بعدها.
(3) حمد فرج أحمد، الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات ام خارجها، دراسة في الإشكاليات ومعايير الاختيار، بحث منشور في مجلة دراسات المعلومات، جمعية المكتبات والمعلومات السعودية، ع9، 2009، ص11 ؛ صالح لبعير، التوجه نحو الرقمنة وفاعليته علىٰ الاتصالات داخل المؤسسة دراسة ميدانية لعينة من طلبة جامعة المسلة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المسلة، الجزائر، 2020، ص55 وما بعدها.
(4) اسراء احمد خميس، اثر التحول الرقمي علىٰ الأداء الوظيفي للعاملين في البنوك التجارية المصرية، بحث منشور في المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، ع2، 2021، ص120.
(5) أحمد محمد الفالوجي، دور التحول الرقمي في تحقيق التنمية في إطار رؤية مصر 2030، بحث منشور في المجلة العربية للقياس والتقويم، ع3، 2021، ص243.
(6) حسين مصيلحي، التحول الرقمي والإطارالمستقبلي لنظم وتكنلوجيا المعلومات،دار الكتب والوثائق القومية، مصر، 2021، ص12.
(7) طارق عبدالرؤوف عامر،الإدارةالالكترونية نماذج معاصرة، ط1دارالسحاب للنشروالتوزيع،القاهرة– مصر2007ص43وما بعدها
(8) جميلة سلامي ويوسف بوشي، التحول الرقمي بين الضرورة والمخاطر، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، مج10، ع2، 2019، ص954.
(9) مداني حرفوش، التحول الرقمي حتمية ما بعد البيروقراطية ام خيار استراتيجي في عصر الرقمنة، بحث منشور في مجلة حوليات جامعة الجزائر، الجزائر، مج37، ع2، 2023، ص498.
(10) حسين محمد الحسن، الإدارة الالكترونية (المفاهيم، الخصائص، المتطلبات)، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2011، ص49 وما بعدها.
(11) عبدالستار حمد أنجاد، الضريبة علىٰ الشركات الالكترونية، بحث منشور في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، مج2، ع6، 2013، ص185 وما بعدها.
(12) د. نادية إسماعيل محمد الجبلي، دور التحول الرقمي في تحسين كفاءة أداء النظام الضريبي البحريني، بحث منشور في المجلة الاكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، ع69، 2025، ص142.
(13) فداء حامد، الإدارة الالكترونية الأسس النظرية والتطبيقية، ط1،داروكتبة الكندي للنشروالتوزيع،عمان-الأردن، 2015، ص234.
(14) امنيه باسم سعدي، الإطار الاستراتيجي للتحول الرقمي في العراق (الحكومة الالكترونية أنموذجاً) بحث منشور في مجلة دراسات دولية، ع69، 2024، ص 476.
(15) كريمة شافي جبر وشهد محمود شاكر، استراتيجية الحكومة الالكترونية في المؤسسات المعلوماتية في العراق، بحث منشور في مجلة المستنصرية لدراسات العربية والدولية، مج16، ع68، جامعة المستنصرية – بغداد، 2019، ص12.
(16) منصة التعليم العالي HEPIQ، https://e.mohesr.gov.iq/ar تاريخ آخر زيارة 2025/7/10.
(17) حسين بدر ومناضل خليل، نموذج مقترح لتحسين الاقتصاد المعرفي للعراق، الاستفادة من تجارب احدى دول العالم الثالث، بحث منشور في مجلة كلية المأمون الجامعة، ع17، 2021، ص135.
(18) البوابة الالكترونية لجمهورية العراق 'أور' /https://ur.gov.iq تاريخ اخر زيارة 2025/7/16.
(19) امنيه باسم سعدي، مصدر سابق، ص477 وما بعدها.
(20) هبة عبدالمنعم، رقمنة المالية العامة، صندوق النقد الدولي، أبو ظبي – الامارات، 2019، ص2.
(21) محمد زرقون، ورشيد جريبة، ونذير أولاد سالم، مساهمة التحول الرقمي في تحسين جودة التصريحات الضريبية في جزائر (دراسة ميدانية)، بحث منشور في مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، مج11، ع1، 2025، ص289.
(22) ايمان عبدالحسين زكي،الحكومة الالكترونية مدخل اداري متكامل، المنظمة العربية للتنميةالإداريةالقاهرة2009ص146وما بعدها.
(23) حسن عبدالباسط جميعي،اثبات التصرفات القانونيةالتي يتم ابرامهاعن طريق الانترنيت،دارالنهضةالعربية،القاهرة2000 ص367
(24) فاتح ميرود وإبراهيم دوار، رقمنة الإيرادات والنفقات في الموازنة العامة للدولة، (تجارب دولية وعربية)، بحث منشور في المجلة الجزائرية للمالية العامة، مج11، 2021، ص 468.
(25) د. ميثم مالك الخيقاني وعبد الزهرة سلمان، تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير الموازنة العامة وأدوات تدقيقها في العراق (انموذج مقترح)، بحث منشور في مجلة الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية، مج49، ع146، 2024، ص98.
(26) أحمد سعد محمد أبو العينين، أثر التحول الرقمي في تحسين مستوى كفاءة النظام الضريبي المصري والحد من ظاهرة التهرب الضريبي في مصر في ضوء رؤية مصر 2030 (دراسة نظرية ميدانية)، بحث منشور في المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية الحقوق – جامعة دمياط، مج4، ع2، 2023، ص227 وما بعدها.
(27) محمد سلمان عبود، علاء حسين علوان، استخدام الرقمنة الضريبية في تحقيق الإصلاح الضريبي في العراق (رؤى وحلول)، بحث منشور في مجلة دراسات محاسبية ومالية، عدد خاص، 2024، ص896.
(28) فاتح ميرود وإبراهيم دوار، مصدر سابق، ص467 وما بعدها.
(29) د. مروان محمود رؤوف البرزنجي، آلية فرض ضريبة الدخل علىٰ صنّاع المحتوى الالكتروني بين (الواقع والطموح)، بحث منشور في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مج14، ع53، 2025، ص 427.

(30) أحمد شفيق الشاذلي،دور التقنيات المالية في تحسين إدارة المالية الحكومية،صندوق النقد العربي،أبوظبي الامارات2019، ص15.

المصادر

اولاً: الكتب والمؤلفات القانونية:

1. أحمد شفيق الشاذلي، دور التقنيات المالية في تحسين إدارة المالية الحكومية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي الامارات، 2019.
2. ايمان عبدالحسين زكي، الحكومة الالكترونية مدخل اداري متكامل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009.
3. حسن عبدالباسط جميعي، اثبات التصرفات القانونية التي يتم ابرامها عن طريق الانترنيت، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
4. حسين محمد الحسن، الإدارة الالكترونية (المفاهيم، الخصائص، المتطلبات) دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2011.
5. حسين مصيلحي، التحول الرقمي والإطار المستقبلي لنظم وتكنلوجيا المعلومات، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، 2021.
6. صديق رمضان، الضرائب في عالم الاقتصاد الرقمي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2020.
7. فوزي عطوي، المالية العامة النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت – لبنان، 2003.
8. فداء حامد، الإدارة الالكترونية الأسس النظرية والتطبيقية، ط1، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2015.
9. هبة عبدالمنعم، رقمنة المالية العامة، صندوق النقد الدولي، أبو ظبي – الامارات، 2019.

ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

1. صالح لبعير، التوجه نحو الرقمنة وفاعليته علىٰ الاتصالات داخل المؤسسة دراسة ميدانية لعينة من طلبة جامعة المسلة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المسلة، الجزائر، 2020.

ثالثاً: البحوث والدراسات:

1. أحمد سعد محمد أبو العينين، أثر التحول الرقمي في تحسين مستوى كفاءة النظام الضريبي المصري والحد من ظاهرة التهرب الضريبي في مصر في ضوء رؤية مصر 2030 (دراسة نظرية ميدانية)، بحث منشور في المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية الحقوق – جامعة دمياط، مج4، ع2، 2023.
2. أحمد محمد الفالوجي، دور التحول الرقمي في تحقيق التنمية في إطار رؤية مصر 2030، بحث منشور في المجلة العربية للقياس والتقويم، ع3، 2021.
3. اسراء احمد خميس، أثر التحول الرقمي علىٰ الأداء الوظيفي للعاملين في البنوك التجارية المصرية، بحث منشور في المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، ع2، 2021.
4. امنيه باسم سعدي، الإطار الاستراتيجي للتحول الرقمي في العراق (الحكومة الالكترونية أنموذجاً) بحث منشور في مجلة دراسات دولية، ع69، 2024.
5. جميلة سلامي ويوسف بوشي، التحول الرقمي بين الضرورة والمخاطر، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، مج10، ع2، 2019.
6. حسين بدر ومناضل خليل، نموذج مقترح لتحسين الاقتصاد المعرفي للعراق، الاستفادة من تجارب احدى دول العالم الثالث، بحث منشور في مجلة كلية المأمون الجامعة، ع17، 2021.
7. حمد فرج أحمد، الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات ام خارجها، دراسة في الإشكاليات ومعايير الاختيار، بحث منشور في مجلة دراسات المعلومات، جمعية المكتبات والمعلومات السعودية، ع9، 2009.
8. طارق عبد الرؤوف عامر، الإدارة الالكترونية نماذج معاصرة، ط1، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، 2007.
9. عبدالستار حمد أنجاد، الضريبة علىٰ الشركات الالكترونية، بحث منشور في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، مج2، ع6، 2013.
10. فاتح ميرود وإبراهيم دوار، رقمنة الإيرادات والنفقات في الموازنة العامة للدولة، (تجارب دولية وعربية)، بحث منشور في المجلة الجزائرية للمالية العامة، مج11، 2021.
11. كريمة شافي جبر وشهد محمود شاكر، استراتيجية الحكومة الالكترونية في المؤسسات المعلوماتية في العراق، بحث منشور في مجلة المستنصرية لدراسات العربية والدولية، مج16، ع68، جامعة المستنصرية – بغداد، 2019.
12. محمد زرقون، ورشيد جريبة، ونذير أولاد سالم، مساهمة التحول الرقمي في تحسين جودة التصريحات الضريبية في جزائر (دراسة ميدانية)، بحث منشور في مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، مج11، ع1، 2025.
13. محمد سلمان عبود، علاء حسين علوان، استخدام الرقمنة الضريبية في تحقيق الإصلاح الضريبي في العراق (رؤى وحلول)، بحث منشور في مجلة دراسات محاسبية ومالية، عدد خاص، 2024.
14. مداني حرفوش، التحول الرقمي حتمية ما بعد البيروقراطية ام خيار استراتيجي في عصر الرقمنة، بحث منشور في مجلة حوليات جامعة الجزائر، الجزائر، مج37، ع2، 2023.
15. د. مروان محمود رؤوف البرزنجي، آلية فرض ضريبة الدخل علىٰ صنّاع المحتوى الالكتروني بين (الواقع والطموح)، بحث منشور في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مج14، ع53، 2025.
16. د. ميثم مالك الخيقاني وعبد الزهرة سلمان، تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير الموازنة العامة وأدوات تدقيقها في العراق (انموذج مقترح)، بحث منشور في مجلة الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية، مج49، ع146، 2024.
17. د. نادية إسماعيل محمد الجبلي، دور التحول الرقمي في تحسين كفاءة أداء النظام الضريبي البحريني، بحث منشور في المجلة الاكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، ع69، 2025.